

**التجنيد العسكري في العراق  
أواخر العهد العثماني (١٨٣١-١٩١٧)  
Military conscription in Iraq  
during the late Ottoman period (1831-1917)**

Asst. Lect. Hanan Mohammed Abdul Zahra

م.م. حنان محمد عبد الزهرة

University of Kufa / Central Library

جامعة الكوفة / المكتبة المركزية

[Hananm.yahya@uokufa.udi.iq](mailto:Hananm.yahya@uokufa.udi.iq)

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٣ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ٢ / ٢٤

تاريخ التقديم: ٢٠٢٦ / ٢ / ٣

### ملخص

يتناول هذا البحث دراسة تطور نظام التجنيد العسكري في العراق خلال الفترة الممتدة من ١٨٣١م حتى ١٩١٧م، وهي مرحلة شهدت تحولات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية العثمانية وفي علاقة الدولة بالسكان المحليين. يبدأ بتتبع نشأة نظام التجنيد في الدولة العثمانية وارتباطه بمحاولات الإصلاح العسكري منذ عهد السلطان محمود الثاني ومرحلة التنظيمات، ثم ينتقل لبحث الوضع الإداري والعسكري للعراق بوصفه ولاية عثمانية خاضعة لإعادة هيكلة إدارية وعسكرية مستمرة. ويعرض البحث آليات التجنيد في العراق، والمشكلات التي واجهت الحكومة في تطبيقه، خاصة مقاومة السكان له، وطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي جعل الخدمة العسكرية عبئاً ثقيلاً على الأهالي. كما يتناول البحث مساعي الولاة، وخصوصاً مدحت باشا، في دعم التجنيد من خلال إنشاء مدارس ومصانع عسكرية وتطوير الهياكل التنظيمية للجيش. ويختتم بتحليل التحديات الكبرى التي واجهت الدولة العثمانية في العراق، ومنها ضعف البنية العسكرية، وسوء تجهيز القوات، وتهرب المجندين، إضافة إلى أثر الحرب العالمية الأولى في مضاعفة هذه التحديات. يخلص البحث إلى أن نظام التجنيد في العراق لم ينجح إلا جزئياً، وأنه ظل بعيداً عن تحقيق أهدافه بسبب تعقيدات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعراق العثماني.

**الكلمات مفتاحية:** التجنيد العسكري، الدولة العثمانية، العراق، الفيلق السادس، الخدمة الإلزامية.

آذار ٢٠٢٦م / شوال ١٤٤٧هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥٤ / المجلد: ٢



DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i54.23191>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).  
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي

Submission date: 03/02/2026

Acceptance date: 24/02/2026

Publication date: 30/03/2026

## Abstract

This research examines the development of the military conscription system in Iraq from 1831 to 1917, a period marked by fundamental transformations in the structure of the Ottoman military establishment and in the relationship between the state and the local population. It begins by tracing the origins of the conscription system in the Ottoman Empire and its connection to military reform attempts since the reign of Sultan Mahmud II and the Tanzimat era. The research then moves to an analysis of the administrative and military situation in Iraq as an Ottoman province undergoing continuous administrative and military restructuring. It presents the mechanisms of conscription in Iraq, the problems the government faced in implementing it, particularly popular resistance, and the nature of the economic and social system that made military service a heavy burden on the population. The research also addresses the efforts of the governors, especially Midhat Pasha, to support conscription through the establishment of military schools and factories and the development of the army's organizational structures. Finally, it analyzes the major challenges facing the Ottoman state in Iraq, including the weakness of the military infrastructure, inadequate equipment for the forces, draft evasion, and the impact of World War I in exacerbating these challenges. The research concludes that the conscription system in Iraq was only partially successful and fell far short of its objectives due to the complexities of the social, economic, and political environment of Ottoman Iraq.

**Keywords:** Military conscription, Ottoman Empire, Iraq, Sixth Corps, Compulsory service.

العقد: ٥٤  
المجلد: ٢  
العدد: ٢٠  
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٦ م

أواخر العهد العثماني (١٨٣١-١٩١٧) في العراق  
التجنيد العسكري

## مقدمة

يُعدّ موضوع التجنيد العسكري في العراق خلال أواخر العهد العثماني من القضايا التاريخية ذات الأهمية البالغة، لما له من أثر مباشر في تشكيل بنية المجتمع العراقي ومسار الدولة العثمانية نفسها؛ فقد ارتبطت سياسات التجنيد بعمليات الإصلاح العسكري التي تبنتها الدولة العثمانية منذ بدايات القرن التاسع عشر، في محاولة لمواجهة التراجع العسكري والإداري الذي لازمها بعد سلسلة من الهزائم والتحديات الداخلية والخارجية. ومع انتقال هذه السياسات إلى الولايات العربية ومنها العراق، برزت مجموعة من التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي كشفت عن طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية والمجتمع المحلي. وتكتسب دراسة التجنيد في العراق أهميتها من كونها تكشف عن التحولات العسكرية والإدارية التي شهدتها البلد، وتحلل أسباب مقاومة السكان المحليين للتجنيد، وصعوبات الدولة في إدارة جيش متعدد الأعراق والبيئات، إضافةً إلى دور العتبات الدينية والعشائر والمؤسسات المحلية في تشكيل هذه العلاقة. ومن خلال تتبع نشوء نظام التجنيد وتطبيقه وتأثيراته، يهدف هذا البحث إلى فهم آليات الحكم العثماني في العراق في إطارها العسكري والإداري الواسع.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في فهم طبيعة التجنيد العسكري في العراق خلال أواخر العهد العثماني، باعتباره أحد أهم أدوات الدولة المركزية في فرض سياساتها على ولاياتها البعيدة. فقد واجهت الدولة العثمانية مشكلة كبيرة في تجنيد سكان العراق لسنوات طويلة، نتيجة اختلاف الطبيعة الاجتماعية للسكان، وهيمنة البنى العشائرية، وضعف الثقة بين الأهالي والسلطة المركزية، إضافة إلى طول مدة الخدمة وسوء المعاملة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والعسكرية.

وتبرز المشكلة أيضاً في التباين بين الطموح العثماني لبناء جيش مركزي قوي وبين الواقع الاجتماعي المعقد في العراق، الذي أدى إلى مقاومة واسعة، وتهرب كبير من

الخدمة، وتراجع فعالية المؤسسة العسكرية، ما انعكس على قدرة الدولة في حماية حدودها وإدارة ولاياتها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية محورية مفادها أن التجنيد العسكري في العراق خلال أواخر العهد العثماني لم يتحول إلى مؤسسة فاعلة ومستقرة بسبب التناقض بين متطلبات الدولة المركزية والبنية الاجتماعية – العشائرية المحلية، وأن هذا التناقض أدى إلى ضعف فعالية الجيش العثماني في العراق، وإلى فشل مساعي الإصلاح العسكري رغم القوانين والتنظيمات المتكررة.

وتفترض الدراسة كذلك أن التجنيد الإلزامي لم يكن مجرد إجراء عسكري، بل كان أداة سياسية للدولة العثمانية لتعزيز نفوذها في العراق، وأن مقاومة السكان له كانت تعبيراً عن رفض السيطرة المركزية، لا مجرد اعتراض على أداء الخدمة العسكرية نفسها. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- 1- تحليل تطور نظام التجنيد العسكري في الدولة العثمانية عامة وفي العراق خاصة منذ بداياته وحتى الحرب العالمية الأولى.
- 2- كشف علاقة التجنيد بالإدارة العثمانية، وكيف لعبت البنى الإدارية والسياسية دوراً في تشكيل المؤسسة العسكرية.
- 3- تفسير أسباب مقاومة المجتمع العراقي للتجنيد الإلزامي من منظور اجتماعي، واقتصادي، وثقافي.
- 4- بيان أثر إصلاحات التنظيمات على الجيش العثماني في العراق، ومدى نجاحها أو إخفاقها.
- 5- إيضاح تأثير التجنيد على بناء القوة العسكرية العثمانية وتثبيت السلطة في الولايات العربية.

6- ويأتي الهدف النهائي للبحث في تقديم فهم تاريخي معمق للعلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق خلال العهد العثماني المتأخر من خلال دراسة التجنيد كأداة للتحديث والسيطرة.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من جوانب عدة:

أهمية تاريخية: يقدم البحث قراءة موسعة لفترة حاسمة من تاريخ العراق العثماني، ويكشف كيفية إدارة الدولة العثمانية لمؤسساتها العسكرية داخل الولايات العربية. أهمية سياسية - اجتماعية: يساعد البحث على فهم جذور العلاقة المتوترة تاريخياً بين السلطة المركزية والسكان في العراق، والتي ما زالت آثارها واضحة في أنماط التفاعل السياسي والاجتماعي المعاصر.

أهمية عسكرية: يوفر البحث تحليلاً لأساليب بناء الجيوش في المراحل الانتقالية للدول، وكيف أن الفشل الإداري أو الاجتماعي يمكن أن يُضعف أي مؤسسة عسكرية مهما كانت القوانين المتبعة صارمة.

أهمية منهجية: يعتمد البحث على مصادر أرشيفية وتاريخية متعددة، ما يجعله مرجعاً مهماً للباحثين في التاريخ العثماني، والجيوش العثماني، وتاريخ العراق الإداري والعسكري.

أهمية تحليلية: يعزز البحث فهم كيفية انتقال العراق من مرحلة النفوذ العشائري إلى مرحلة التحديث العسكري، ويشرح التحديات التي واجهت العثمانيين في تطبيق التجنيد الإلزامي وإدارة الجيش.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهجية تاريخية تحليلية تقوم على ما يأتي:

المنهج التاريخي الوصفي: تم استخدامه في تتبع نشأة نظام التجنيد العثماني وتطوره عبر القرون، وتحليل القوانين العسكرية والتنظيمات التي صدرت بين القرنين الثامن عشر والعشرين.

المنهج التحليلي - النقدي: استخدم لتحليل العوامل الاجتماعية والسياسية والعسكرية التي أثرت في عملية التجنيد في العراق، وتفسير أسباب المقاومة الشعبية له، ومواطن الضعف في الجهاز العسكري العثماني.

المنهج الاجتماعي - السياسي: ظهر من خلال دراسة علاقة السلطة العثمانية بالبنى العشائرية، وكيف أثر التنظيم الاجتماعي للعراق على قبول أو رفض الخدمة الإلزامية. تحليل الوثائق والمصادر الأولية: اعتمد البحث على قوانين التجنيد العثمانية، وسجلات الولايات، والمراسلات الإدارية، إضافة إلى الدراسات الحديثة حول الجيش العثماني والعراق.

المنهج المقارن: تمت مقارنة أوضاع التجنيد في العراق مع بقية الولايات العثمانية لبيان خصوصية التجربة العراقية في سياق عام للتحديث العسكري.

وبذلك قدّم البحث معالجة منهجية متكاملة تجمع بين التتبع التاريخي والتحليل الاجتماعي والسياسي، لفهم بنية التجنيد العسكري في العراق العثماني.

آلية تقسيم البحث: قسم البحث على مقدمة و مبحثين شمل المبحث الأول ما يتعلق بنشوء النظام العسكري العثماني وتكوين الجيش والقوانين الخاصة بالتجنيد والوضع الإداري والعسكري للعراق داخل الدولة العثمانية، بينما حمل المبحث الثاني عنوان تطبيق النظام والتحديات التي واجهها العثمانيون وكيفية نشوء التجنيد ودور الحكومة في دعم النظام وآليات التجنيد العسكري وتأثير الحرب العالمية الأولى على التجنيد.

## المبحث الأول: نشأة نظام التجنيد العسكري في العراق أواخر العهد العثماني.

### أولاً: نشأة نظام التجنيد العسكري في الدولة العثمانية.

لم يكن للدولة العثمانية عند قيامها جيش نظامي تعتمد عليه فكانت (عند الحاجة) تجمع قوات العشائر المتكونة من المجاهدين (الغزة) الذين كانوا جميعاً من الفرسان، وعلى أيام أورخان الغازي جرى تشكيل أول القوات النظامية بعد فتح بورصة وكانت تضم المشاة والفرسان بعدها جرى تشكيل الأوجاقات القبولولية التي تضم عدة أوجاقات (العجمية - الإتكشارية - المدفعية - الجبة جي - أهمها أوجاق العجمية وهو المسؤول عن تزويد كافة الأوجاقات العسكرية بالجنود وكان مصدره من الجنود عن طريقين: الأول الحصول على خمس أسرى الحروب والثاني من فتيان الرعايا المسيح (نظام الدوشيرمة)، وبهذا لم يكن المسلمون داخلين في السلك العسكري، مع مرور الوقت أصبح أبناء الجنود ينخرطون في السلك العسكري خلفاً لأبائهم، وعلى أيام السلطان مراد الأول تشكل نظام التيمار الذي يعد استمراراً لنظام الإقطاع في الدول الإسلامية السابقة وله وجهان: الأول فلاحه الأرض والثاني مواجهة حاجة الدولة من الجنود الراكبة، إذ كان صاحب التيمار مطالب بتجهيز عدد من الخيالة يتناسب وحجم الدخل السنوي للإقطاعات الممنوحة لهم، فيتكفون بمأكلهم ومشربهم وسلاحهم وخيولهم وكافة احتياجاتهم ويطلق عليهم اسم (جلو) وهؤلاء قد يشترتهم السباهي (صاحب التيمار) أو يحصل عليهم أثناء الحروب، ومن قوات الولايات الأخرى هم المغيرة والدلاة والمشاة واليوروبك والمتطوعة وغيرها وهذه القوات قسم منها يستخدم في طلائع الجيوش وقسم في المؤخرة وقسم في حماية القلاع (أوغلو، ١٩٩٩، صفحة ٣٨٢).

كان الجيش العثماني في القرن الخامس عشر يعد أقوى جيش بالعالم ومن عام ١٥١٧م إلى عام ١٦٨٣م كان يعادل مجموع جميع جيوش العالم كافة قوة وكان وضع الأسطول موازياً لذلك، وفي القرن الثامن عشر بدأ يفقد قوته فأصبح بين عامي ١٧٧١م

١٨٧١ م الجيش الثالث وفي عام ١٨٧٨ م كان الجيش الرابع في العالم، تعود هذه القوة إلى النظام وإلى التفوق التكنولوجي ثم تأتي العوامل الأخرى وأهمها الاقتدار المالي والاقتصادي الذي يمكنه إدارة جيش بهذه القوة (اوزتونا، ١٩٩٠، الصفحات ٣٧٥-٣٧٣).

ومع حلول القرن السابع عشر بدأ الضعف ينتشر في المؤسسة العسكرية العثمانية وبدأ الجيش العثماني يخسر في أغلب المعارك، وكثرت تمردات الجيش الإنكشاري وتدخلاته في السلطة العليا (الغازي، ٢٠٠٧، صفحة ٣١٧)، وفقد بالتدريج كل مزاياه وأصبحوا قَلَمًا يصمدون أمام هجمات الأعداء غير أنهم حاولوا ستر عيب فرارهم بنشر الإشاعة بين الناس بقولهم إن القادة حاولوا بيعهم إلى الأعداء (الوردي، ٢٠٠٧، صفحة ٧٩).

أدرك العثمانيون أهمية مواكبة الحضارة الأوروبية بعد الهزائم التي تعرضوا لها واتضح عدم قدرة جيوشهم على الصمود في المعارك فبدأت محاولة إصلاح الجيش العثماني منذ عهد السلطان سليم الثالث الذي أنشأ جيشاً يعرف بـ"النظام الجديد" وهو نظام يقوم على أساس التعليم العسكري وفق الأساليب الأوروبية، إلا أن الإنكشارية ثاروا ضده وخلعوه ثم قتلوه، جاء السلطان محمود الثاني بعده الذي ألغى أدوات الإفرنج في نظم الجيش وأعاد كل قديم إلى قدمه بعد ثورة الإنكشارية الذين أشعلوا النيران في مناطق عدة من المدينة، كما انفجرت مستودعات الأسلحة، وبعد ثمانية عشر عاماً من توليه الحكم وجه ضربة إلى أوجاق الإنكشارية بعد حصوله على فتوى وجوب تدريب الجيش الإسلامي من أجل مقاتلة جيش الكفار ففرض السلطان التدريب على الإنكشارية الذين لم يتقبلوا الأمر فثاروا ضده وتقدموا نحو السراي، كان السلطان قد أعد لهم عدد من المدافع بقيادة إبراهيم الملقب بـ"قره جهنم" أي جهنم السوداء، استقبل إبراهيم حشود الإنكشارية بقصف مركز من مدافعه ولاحق المنسحبين منهم إلى ثكناتهم وسقط عدد كبير من القتلى وهدم ثكناتهم ولم يفلحوا في الهرب ولم يسلم منهم أحد فكانت

مذبحة دبرت باتقان، وجرت مذابح للإنكشارية في مدن أخرى وتم الغاء الجيوش الإنكشارية في أنحاء الدولة ١٨٢٦ م وتم إحلال النظام الجديد محلها (الوردي، ٢٠٠٧، الصفحات ٢٦٤-٢٦٠)

## ثانياً: قوانين التجنيد في عصر التنظيمات

تم تشكيل الجيش الجديد في عهد السلطان محمود الثاني وارتكزت بنيته على نظام الأفواج المؤلف من ثلاث كتائب، ولم يكن هناك قانون محدد للتوظيف؛ فالديوان السلطاني كان يجتمع كل سنة ليقرر عدد المطلوبين للتجنيد، وتم إنشاء جيش احتياط (الرديف) في عامي ١٨٣٣ و ١٨٣٤ (مورو، ٢٠١٨، صفحة ٣٤)

بعد وفاة السلطان محمود الثاني واعتلاء ابنه السلطان مجيد عرش الدولة أعلن التنظيمات في ٢/ ١١/ ١٨٣٩ م متنازلاً عن الكثير من الحقوق المتوارثة عن أجداده لأجل الحفاظ على بقاء الدولة، وتمت تلاوة فرمان التنظيمات في كلخانة سراي طوب قاي؛ ولهذا سمي بخط كلخانة الهمايوني، جاء الدستور بعدد كبير من الإصلاحات والقوانين في جوانب عدة، أما في الجانب العسكري فمنع الدستور تجنيد أي مواطن خلافاً للقانون أو إبقاؤه في الخدمة العسكرية مدة أطول من المنصوص عليها في القوانين (اورتونا، ١٩٩٠، الصفحات ٣٣-٣٢)، كما أقر الدستور أن الجندية أمر مفروض على الأهالي، إلا إن الأمر لم يكن منظماً في ذلك الوقت فبعض الولايات كان يطلب منها عدد جنود أكثر من حجم سكانها وأخرى أقل من حجم سكانها (المحامي، صفحة ٢٥٥)، وفي عهد السلطان عبد المجيد أيضاً أصدر قانون عام ١٨٤٣ م خفض فيه مدة الخدمة العسكرية من ٢٠ سنة إلى ١٢ سنة خمس منها في الخدمة الفعلية وسبع منها في الاحتياط، كما اعتمدت الدولة على نظام الإعفاءات منذ عام ١٨٥٥ م فكان على غير المسلمين أن يدفعوا ضريبة الإعفاء (البدل العسكري) للتعويض عن الخدمة العسكرية، أما المسلمون فكان بإمكانهم الحصول على الاعفاء اما عن طريق الاستبدال أو عن طريق الرشوة (مورو، ٢٠١٨، صفحة ٣٥).

وفي تشرين الثاني ١٨٨٦ م صدر قانون تجنيد جديد وأبقى على مدة الخدمة العسكرية عشرين عاما واستبدلت تسمية الجيش النظامي بالقوات النظامية التي تضم الجيش النظامي (ست سنوات) والاحتياط (الرديف مدة ثماني سنوات) والحرس الوطني لست سنوات، وسحب القرعة تكون مرة واحدة سنويا (مورو، ٢٠١٨، صفحة ٥١)، سمي هذا القانون بقانون أخذ العسكر وصيغ في مائة وعشرين مادة وبموجب القانون كُلف جميع المسلمين في الدولة العثمانية ممن بلغ العشرين من العمر بالخدمة العسكرية (النجار، صفحة ٦٥)، كما أوجب القانون تأليف لجنة للتجنيد في كل قضاء برئاسة الوحدة الإدارية وعضوية ضابط التجنيد الذي كان برتبة مقدم (يكباشي) والقاضي والمفتي وعضو المجلس الإداري (عبد الكريم، ١٩٨٥، صفحة ٦٢).

صدر قانون خاص بالتجنيد جديد عام ١٩٠٩ وبموجبه أصبحت الخدمة العسكرية لزاما على المسلمين وغير المسلمين ممن بلغ الحادية والعشرين من العمر وأصبح مجموع سنوات الخدمة العسكرية ٢٥ سنة وهي:

- ٣ سنوات نظامية.

- ٥ سنوات احتياطية.

- ١٢ سنة رديفية.

- ٥ سنوات مستحقة.

هذا في البرية، أما البحرية فكانت الخدمة فيها ٢٠ سنة (مغناظ، ٢٠٠٥، صفحة

٥٢)

كانت الرتب العسكرية لضباط الجيش تتدرج كما يأتي: ملازم ثانٍ، ملازم أول، يوزباشي (نقيب)، صاغ باشي (رائد)، بين باشي (مقدم)، مير آلاي (عميد)، لواء، فريق، فريق أول، ومشير، أما بالنسبة لرتب الجنود، فقد شملت: جندي مكلف (جندرمه/نفر)، جندي متطوع (كوننلي)، جندي أول متطوع (أونباشي)، عريف متطوع (جاوش)، ورئيس عرفاء متطوع (باشي جاوش).

كان ضباط الجيش يتقاضون، إلى جانب رواتبهم، مساعدات عينية تُعرف باسم "المعيشية"، أو تعويضات مالية بديلة تُسمى "التعيينات". ومع ذلك، كثيرًا ما كانت رواتبهم تتأخر، وعادة ما تُصرف لهم على شكل سندات، مما يجبرهم على استبدالها لدى البنوك أو الصيرافة بقيمة أقل من قيمتها الفعلية (لوريمر، ١٩٦٧، صفحة ١٠٨١)

**ثالثاً: الوضع الإداري للعراق داخل الدولة العثمانية.**

بعد صدور قانون الولايات عام ١٨٦٤م، بدأ تطبيقه في العراق خلال عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢). قام مدحت باشا بتشكيل مجالس إدارية متعددة المستويات للإدارة العثمانية، وتم توحيد العراق كولاية واحدة تحت اسم بغداد، التي ضمت فيما بعد البصرة والموصل. ثم قام مدحت باشا بتقسيم ولاية بغداد على عشرة سناجق: بغداد، وشهرزور (كركوك)، والسليمانية، والموصل، وكربلاء، والديوانية، والبصرة، والعمارة، والمنتفك، ونجد، بالإضافة إلى ٤٨ قضاء و٥٨ ناحية (الشجيري، ٢٠٠٥، صفحة ٢).

وأصبح على رأس كل سنجق متصرف، حيث يمارس مهامه الإدارية بالإضافة إلى مسؤوليته في حفظ الأمن والنظام في الولاية. أما الأقضية فتكون من مسؤولية القائ مقام، الذي يمتلك صلاحيات واسعة في إدارة شؤون منطقته بإشرافه المباشر على مدير الناحية والمختار والمجالس القروية، التي يمثلها شيوخ عشائر المنطقة الإدارية. هؤلاء لهم الحق في تقديم المقترحات والمشورة لتسهيل مهمة عمل الموظفين العثمانيين (الشطري، ٢٠١٢، صفحة ٩٩).

#### رابعاً: الإطار التاريخي والسياسي للنظام العسكري في العراق.

عندما وقع العراق تحت السيطرة العثمانية ١٥٣٤ م كانت القبائل العراقية تمثل الجانب العسكري للبلاد فمنذ سقوط الدولة العباسية ١٢٥٨ م أخذت هذه القبائل على عاتقها مهمة الدفاع عن البلاد والحفاظ على الطرق التاريخية الرئيسية التي تربط العراق مع بلاد المشرق العربي، فقد كانت هذه القبائل على قدر كافٍ من الضبط

العسكري وحسن التسليح وكثرة المقاتلين وتتنقن فنون الحرب وإدارة المعارك وتصنع قطع السلاح الضرورية، وتسيطر على مناطق واسعة من العراق إذ كانت البصرة وأجزاء من الجنوب العراقي تحت سيادة إمارة المنتفق وحوض الفرات الأعلى والأوسط تحت سيادة آل أبي ريشة، وكانت لقبيلة قشعم السيادة على حوض الفرات الأدنى، فعند احتلال الدولة العثمانية العراق أبقت السيادة القانونية لتلك المناطق لهذه القبائل، كما قامت بمنح زعماء تلك القبائل القاباً عثمانية رسمية في محاولة لكسب نفوذهم المستقل شكلاً رسمياً مركزياً (رؤوف ، ١٩٨٥ ، الصفحات ٤٠-٣٧).

كانت القبيلة العراقية تشكل القوة العسكرية الفعالة خارج نطاق السلطة الرسمية، أحيانا يضطر الولاة إلى الاعتماد على إمكاناتهم العسكرية في أعمالهم المختلفة وأحيانا أخرى يعتمدون الى تفكيك تكتلهم كلما شكلوا خطراً على السلطة، من هنا ظهرت الحاجة الى تكوين جيش حسن التدريب والإعداد يرتبط بالسلطة المحلية في العراق، ونظراً لتعدد الولايات في العراق فقد ظهرت تشكيلات عسكرية قوية عدة حلّت محل التشكيلات القديمة ومع بداية القرن الثامن عشر قام الوالي حسن باشا بإعداد تشكيلات جديدة وإنشاء مدارس عسكرية في بغداد على غرار مدارس البلاط العثماني واستمرت هذه المدارس نحو قرن من الزمان خرجت خلال هذه الفترة أعداد غير قليلة من الضباط والموظفين (رؤوف ، ١٩٨٥ ، الصفحات ٤٤-٤٦).

ففي أواخر العهد العثماني كانت القوات العسكرية تتكون من أصناف ثلاثة إضافة الى قوات العشائر والقوة البحرية في البصرة هي القوات النظامية للدولة القبوقولية (الانكشارية-اليساقجية الجبة جي- الطوبجية) التي تأتي للخدمة الدورية في العراق وهي مرتبطة بمركز الدولة، والقوات المحلية المتكونة من قوات الحدود والقلاع من المتطوعين ومن ضمنهم فرسان الإقطاعية السباهية والصنف الأخير هو القوات الخاصة المرتبطة بالولاة مباشرة والذين اهتموا بها لتعزيز مركزهم في الولاية (مراد ، ٢٠١٨ ، صفحة ١٠١).

وفي القرن التاسع عشر شهدت المؤسسة العسكرية في العراق تدهورا كبيرا تحديدا خلال الأعوام (١٨٢٦-١٨٤٢)؛ وذلك بسبب القضاء على الإنكشارية وتشكيلاتها في العاصمة العثمانية عام ١٨٢٦ في عهد السلطان محمود الثاني بالتالي القضاء عليهم في بغداد على عهد الوالي داوود باشا، كذلك تدهور الحالة الاقتصادية بسبب إنفاق داوود باشا الخزينة العراقية على تسليح الجيش وتنظيمه، وضمحلل جيش المماليك بسبب الأوبئة والأمراض، وفي عام ١٨٤١ تم إعادة تنظيم الجيش العثماني وسمي بالجيش الهمايوني النظامي وقسم على خمسة جيوش، أما الفيالق الهمايوني السادس فقد تشكل عام ١٨٤٨م ومقره في بغداد وشمل القوات العسكرية في بغداد وشبه الجزيرة العربية (عبدالله، ٢٠١٤، صفحة ٤٣٥).

ضم الفيالق السادس أو الجيش الهمايوني السادس متطوعين محلين، أما أكثرية أفراده فكانوا غير عراقيين، كما كان جميع ضباطه غير عراقيين (سلمان، ١٩٨٩، صفحة ٣٤)، وشهد الجيش أثناء حكم مدحت باشا اهتماماً كبيراً وزاد عدده ففي شهر آذار عام ١٨٧٢، بلغ عدد أفراد الجيش النظامي حوالي ١٤,٠٠٠ جندي، بعد أن كان عددهم أقل من ٢,٠٠٠ جندي في أوائل عام ١٨٦٩. أما قوات الرديف (الاحتياط) فبلغ عددهم نحو ٣٠,٠٠٠ في نفس العام، ومع هذا التطور، تكوّن الجيش النظامي من الجنود المكلفين، المتطوعين، والاحتياط، إلى جانب وجود فرقتين من السوارية (الخيالة) وفرقة من الطوبجية (المدفعية). تمركزت قوات الخيالة والمدفعية في الديوانية وبغداد، بينما وُزعت فرق المشاة في مختلف مناطق العراق (سلمان، ١٩٨٩، صفحة ١٥١)

إلى جانب الجيش، تم إنشاء قوات الضبطية (عساكر الأمن) التي بلغ قوامها ٦,٠٠٠ فرد، وكانت مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام في البلاد. كما خططت الحكومة لتأسيس طابور خاص لحماية الحدود الشرقية للعراق من الإعتداءات الإيرانية، إلا أن قرار حكومة إسطنبول عام ١٨٧١ بتقليص النفقات أدى إلى التخلي عن هذا المشروع (سلمان، ١٩٨٩)، تمّ الاهتمام ببعض خدمات الجيش فتمّ توسيع معمل النسيج الصوفي والغزل

لسد حاجات الجيش من الملابس الرسمية وصنع الخيام، كما تم إعداد ثكنات جديدة للجيش وورش لتصليح آلاته ومصانع للبارود وتأسيس عدد من المدارس العسكرية (الاموي)

### خامساً: أهداف النظام في الحفاظ على قوة الجيش.

- ١- ضرورة إقامة جيش لإسناد الحكومة العثمانية في فرض الإصلاحات.
- ٢- من أجل توفير الأمن والاستقرار والحفاظ على الحدود العراقية من عمليات السلب والنهب والقتل (مغناظ ، ٢٠٠٥ ، صفحة ٣٣).
- ٣- من أجل سد النقص في عدد القوات العسكرية ولزيادة ولاء العراقيين للجيش (سلمان ، ١٩٨٩ ، صفحة ١٤٨)
- ٤- لتعزيز السيطرة العثمانية على الأحساء (سلمان ، ١٩٨٩ ، صفحة ١٥٢)  
غير أننا نجد أن قوات الجيش كثيراً ما استخدمت في قمع ثورات العشائر.

## المبحث الثاني: تطبيق النظام والتحديات التي واجهها العثمانيون في العراق.

### أولاً: نشأة نظام التجنيد في العراق.

بدأت فكرة التجنيد الإلزامي في العراق مع مجيء الوالي محمد اينجه بيرقدار والي الموصل سنة ١٨٣٥م وكانت المحاولة الثانية سنة ١٨٣٩م لتطبيق التجنيد الإلزامي وقد استخدم القوة في إبعاد المعارضين للتجنيد للبصرة (ياسين ، صفحة ٤٨) وفي بغداد أراد الوالي عمر ياشا (١٨٥٧-١٨٥٩) أن يؤلف جيشاً نظامياً من العراقيين وفي أيام قليلة استطاع تجنيد ٥٠٠ نفر من بغداد، الأمر الذي شجعه على فرض التجنيد الإجباري على سكان القرى والأرياف حتى العشائر، أدى هذا الخبر الى ترك الفلاحين أراضيهم وفروا الى الصحاري واضطر الوالي أمام هذه التطورات الى التراجع عن التجنيد الإجباري وأصدر العفو العام عن الجميع فهدأت الأحوال (عبد الكريم ، ١٩٨٥ ، صفحة ٥٥)

وفي عهد الوالي محمد نامق باشا حصل تماهل في التجنيد في ولاية العراق؛ إذ لم يرغب الوالي بإثارة ضجة كما حصل في عهد أسلافه ففي اليوم التالي لولايته جعل التجنيد عقوبة لمن يسرق أو يشرب الخمر أو لمن لا عمل له، فيقوم بإرسالهم الى البصرة ومن هناك الى اليمن وقلما كان يعود منهم أحد، فيعاقب كل من تقع عليه الجريمة بإلحاقه في عداد العساكر النظامية (العزاوي، الصفحات ١٦١-١٦٢)

أدرك الوالي مدحت باشا أثناء ولايته أهمية إنشاء جيش في العراق من الأهالي بسبب الضرورة لعودة الجنود الأتراك إلى أوطانهم وحاجة الولاية الى القوة العسكرية المتمثلة بالجيش، فتم إجراء القرعة للتجنيد في بغداد أولاً وإن نجحت سيجريها في بقية المناطق، جوبه الأمر بالثورة والعصيان من الأهالي وقاموا بأعمال سلب وتهب وأعدوا العدة للهجوم على محلات اليهود والنصارى فجهز مدحت باشا جيشاً لحفظ المحلات وأحاط المدينة بجيش الخيالة للمحافظة عليها وللقبض على الفارين من الخدمة العسكرية وقطع المواصلات بين الكرخ والرصافة حذراً من هيجان الجميع وأمام عزم

الحكومة واستعداداتها تفرق الأهالي فلم يتم استعمال السلاح، وتم إلقاء القبض على ١٨٠ شخصا تم أخذهم ضمن الخدمة العسكرية والباقي أحيلوا للتحقيق، وتم إجراء القرعة وأخذ من وقعت عليه إلى الخدمة دون مقاومة أو معارضة، وتعد هذه القرعة هي البذرة الأولى للتجنيد (العزاوي) (235-233 pp. ,

تم تنظيم الخدمة العسكرية في الجيش العثماني بالشكل الآتي:

- ١- الخدمة النظامية: مدتها أربع سنوات ثم قلصت إلى ثلاث سنوات وهي خدمة إجبارية تعقبها خدمة الاحتياط ومدتها سنتان ثم أصبحت بعد ذلك خمس سنوات.
- ٢- الخدمة الرديفية: مدة الخدمة فيها ست سنوات ثم أصبحت اثنتي عشر سنة تعقبها المستحقة ومدتها ثمان سنوات ثم أصبحت خمس سنوات.

كان الوالي مدحت باشا قد حدد مواعيد تدريب الرديفية بين الخامس من آذار إلى الخامس عشر من نيسان؛ وذلك لكي لا تتعارض مع مواعيد الزراعة وعمل المزارعين (ياسين ، صفحة ٨٠)

لقد تحايلت الحكومة على تنفيذ القرعة في المناطق العشائرية ففضلت أخذ البدل العسكري ممن كانت القرعة من نصيبه، وأن قبول البدل العسكري وعدم تطبيق قوانين الجيش كان بسبب كراهية الناس للجندي و رغبتهم بالتخلص منه بأي شكل من الأشكال (نوار ، ١٩٦٨ ، صفحة ٣٨٨)، غير أنهم لم يكونوا معفين تماماً؛ إذ كان عليهم أن يخدموا خمسة أشهر في أقرب مركز عسكري في منطقتهم وبعد ذلك ينتقلون إلى الخدمة الرديفية، تم تخفيض خدمة هؤلاء إلى ثلاثة أشهر فيما بعد، أما البدل العسكري المقطوع فقد كان يفرض على أبناء الطوائف غير المسلمة وعلى عدد معين من الأشخاص، وأنيطت مهمة جمعها في بادئ الأمر إلى رؤساء الطوائف غير المسلمة، ثم أصبحت من مهام موظفي الحكومة في سنة ١٩٠٢ (شكري ، ١٩٩٤ ، صفحة ٤٢)

## ثانياً: مساعي الحكومة العثمانية لدعم قانون التجنيد

من أجل دعم مشروع التجنيد الإجباري في العراق، بذل مدحت باشا جهوداً كبيرة لتوفير المستلزمات المادية والعسكرية اللازمة، فقام بإنشاء عدد من المعامل والمصانع العسكرية لضمان نجاح هذا المشروع، إضافةً إلى ذلك، وضع مدحت باشا الأسس الأولى لتكوين الجيش في العراق من خلال تأسيس أول مدرسة متوسطة عسكرية في بغداد عام ١٨٧٠، بهدف إعداد كوادر مؤهلة لخدمة الجيش العثماني من أبناء الولايات الثلاث. ومع مرور الوقت، ارتفع عدد هذه المدارس إلى ثلاث مدارس متوسطة بحلول عام ١٩١٤م، اثنتان منها في بغداد وواحدة في السليمانية، وكانت تُعرف باسم "المدارس الرشيدية (حسن، الصفحات ١٠٢-١٦٧)

وفي إطار تعزيز الوجود العثماني، شجعت الحكومة العثمانية أبناء شيوخ العشائر على الالتحاق بالمدارس العسكرية، حيث عدت هذا الجيش أداةً لتعزيز سلطتها. ولتخريج أكبر عدد ممكن من الضباط بأسرع وقت، كان للتجنيد الإجباري أثر واضح في زيادة أعداد أفراد الجيش العثماني (العمر، ٢٠٠٢) لدعم مشروع التجنيد الإجباري في العراق، قام مدحت باشا بتوفير العديد من المستلزمات المادية والعسكرية من خلال إنشاء مصانع ومعامل عسكرية عدة تهدف إلى إنجاح العملية. ومن بين هذه المشاريع:

١. توسيع معمل النسيج في بغداد (العبخانة): خصص مدحت باشا مبالغ كبيرة لاستيراد مكائن حديثة بقوة (٥٠ حصاناً) لصناعة الأقمشة العسكرية، بالإضافة إلى إنشاء مدرسة الصنائع لتدريب الحرفيين، وإنشاء مطبعة لطباعة الجرائد والمنشورات العسكرية والأوامر الرسمية.

٢. إنشاء دار الحدادة: للاستفادة منها في تنظيف وصيانة الأسلحة العسكرية.

٣. إنشاء معمل للخبز: لتوفير الإمدادات الغذائية للجنود والوحدات العسكرية.

٤. تنظيم مناورات عسكرية: للحفاظ على جاهزية ونشاط القوات المسلحة.

٥. إنشاء معسكرات وثكنات عسكرية: لتدريب الجنود في بيئة مناسبة، ومن أبرز هذه المنشآت القشلة في بغداد - باب المعظم، التي لا تزال قائمة حتى اليوم (مغناظ ، ٢٠٠٥، صفحة ٤٨)

لأجل تعزيز القوة العسكرية وتحسين التدريب العسكري للضباط، أنشأت الدولة العثمانية المدارس العسكرية، وكانت هذه المدارس تقدم تعليماً متكاملًا يشمل العلوم العسكرية، واللغات، والرياضيات، والدين، مما ساهم في إنتاج جنود مؤهلين ومدرّبين بشكل أفضل ومن هذه المدارس:

- المدرسة الرشدية العسكرية: أنشأها الوالي مدحت باشا في بغداد عام ١٨٧٠م وأخرى في السلمانية ومدة الدراسة فيها أربع سنوات إضافة الى صف تمهيدي عرف باسم الاحتياط (عبد الكريم ، ١٩٨٥ ، صفحة ٥٧)

-الإعدادية العسكرية: كانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وتقبل خريج المدرسة الرشدية العسكرية وتدرس فيها الرياضيات والفلك والعلوم الاجتماعية ودرّوس الحديث واللغة التركية والفرنسية وكان مدرّسوها ضباط تخرجت الدورة الأولى منها في عام ١٨٨١م وكان عدد المتخرجين ١٣ عشر طالباً أرسلوا إلى استانبول للدراسة في المدرسة الحربية (العلاف ، ١٩٩٩)

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) أصبح المواطن العراقي خاضعاً للخدمة العسكرية منذ سن الثامنة عشر ومدتها (٢٧) سنة (حسن ، صفحة ١٦٧)، كما أقام عدد من المعسكرات في أماكن متفرقة من العراق وتمّ استعمال الزوارق البخارية في القوات البحرية (حسن ، صفحة ١٦٧)

### ثالثاً: الفئات المستهدفة.

كان التجنيد واجبا على كل مسلم ممن بلغ سن العشرين، كان يتم تسجيل أسماءهم في قوائم عرفت بقوائم التجنيد ويمرون سنوياً أمام مجلس لتصنيفهم معفيين أو داخلين

في الخدمة (مورو، ٢٠١٨، صفحة ٥٢)، ولم تكن الدولة العثمانية تقبل غير المسلمين في جيشها وذلك؛ لأنها وحسب شريعتها الإسلامية ترى القتال هو دفاع عن الدين الإسلامي، إلا أنها أحيانا تقبل خدماتهم كمهندسين وضباط تدريب فقط (الريديني، ٢٠١٤، الصفحات ١٠٦-١٠٧)

ابتداء منذ عام ١٩٠٩-١٩١٠ م تم إلغاء ضريبة البديل العسكري وأصبح على جميع الرجال ممن هم في سن الخدمة العسكرية الالتحاق بالجيش سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين (الريديني، ٢٠١٤)، أعفت الحكومة طلبة المدارس الدينية من التجنيد بالإضافة الى طلبة بعض المدارس المعينة لتشجيع الطلبة على الالتحاق بها (نوار، ١٩٦٨، صفحة ٣٨٩)، كما أعفت الحكومة العثمانية أفراد العشائر في العراق من التجنيد، والإنا الوحيد للعائلة، كما يعفى من هو من ذوي الاحتياجات الخاصة (مورو، ٢٠١٨، الصفحات ٦٥-٦٨)

- تم إعفاء أبناء القبائل البدوية.

- الأشراف الكيلانيون الذين ينتمي اليهم نقيب أشرف بغداد.

- مشايخ الطرق الصوفية ومن ينتسب إلى الطرق الرفاعية وأشرفهم (النجار،

صفحة ٣٠٣)

أهداف النظام في الحفاظ على قوة الجيش العثماني.

١- ضرورة إقامة جيش لإسناد الحكومة العثمانية في فرض الإصلاحات.

٢- من أجل توفير الأمن والاستقرار والحفاظ على الحدود العراقية من عمليات

السلب والنهب والقتل (مغناظ، ٢٠٠٥، صفحة ٣٣)

٣- من أجل سد النقص في عدد القوات العسكرية ولزيادة ولاء العراقيين للجيش

(سلمان، ١٩٨٩، صفحة ١٤٨)

٤- لتعزيز السيطرة العثمانية على الأحساء (سلمان، ١٩٨٩)

غير أن قوات الجيش كثيرا ما استخدمت في قمع ثورات العشائر.

## رابعاً: آليات التجنيد العسكري والأسلحة المستخدمة في الجيش:

استعملت الدولة نظام القرعة للمشمولين بالتجنيد البالغ أعمارهم ٢٠ سنة؛ إذ يؤخذ من كل ١٣ شخص شخصاً واحداً سنوياً (مغتاض ، ٢٠٠٥ ، صفحة ٣٩) ، وتجري القرعة على الداخلين في الخدمة وحدهم وهؤلاء يحملون اسم قاف وهو الحرف الأول من كلمة قرعة، كانت القرعة تتم من خلال سحب قصاصات والقصاصات لا تحمل أرقاماً إما كانت نوعين: الأول فارغاً والآخر ممثلاً ومن يسحب القصاصات الممثلة يلتحق بالجيش النظامي ويصنف حسب عمره أما الذي يسحب القصاصات الفارغة فيعودون إلى منازلهم ليعودوا في السنة اللاحقة وهكذا على مدى خمس سنوات (مورو، ٢٠١٨ ، صفحة ٥٢)

كانت نسبة المجندين تزداد أحياناً نظراً لرغبة بعض المكلفين في أداء الخدمة العسكرية من دون إدراج أسمائهم ضمن قوائم المكلفين التي عليها الاقتراع، كما أن التلاعب يقع على عملية القرعة من قبل مختاري القرى وأحياء المدن في كشوف أسماء المكلفين (النجار، صفحة ٣٠١). وفيما يخص الأسلحة فقد اعتمد الجيش العراقي في تسليحه على البنادق والمدافع والسيوف وكانت البنادق المستعملة في عهد مدحت باشا من النوع القديم المسمى (شيشخاني تفنك) وأضيف إليها بعد حين طراز قديم آخر من البنادق يعرف ب(القباقلي)، ثم تم الاعتماد على بنادق (المارتيني) التي ظلت تشكل معظم البنادق المستعملة حتى نهاية العهد العثماني في الولاية، أما البنادق الحديثة فلم يتم استعمالها إلا بعد العهد الدستوري على عهد حسين ناظم باشا (النجار).

كانت المدافع موجودة منذ عام ١٣٦٠ م إلا أن استعمالها في الحرب جاء لأول مرة في عهد محمد الفاتح ١٤٥٣ م في فتح القسطنطينية وكذلك الهاون استعمل لأول مرة في فتح القسطنطينية الذي لم يكن معروفاً لدى الأوربيين، لم يهمل العثمانيون المدافع حتى في عصر الانحطاط والمدفعية العثمانية لا تقل عن المدفعية الأوربية وهي على

أنواع عدة منها (مسكت - باليمز - شاهي - بادالوشكا - كولونبور - ودرابزون ذات القياسات المختلفة وغيرها) (اوزتونا ، موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري ١٢٣١م - ١٩٢٢م ، ٢٠١٠) ، غير أن المدافع التي استعملها الفيلق السادس فكانت معظمها من الطراز القديم بلغ عددها سنة ١٩٠٥ مدفعاً من ضمنها عدد قليل من المدافع الحديثة من نوع كروب، أما التجهيزات الأخرى فقد كانت سيئة بما فيها وسائل النقل المستعملة من حيوانات وغيرها (النجار، صفحة ٢٩٢) .

أما بالنسبة إلى تدريب القوات العسكرية في الجيوش العثمانية، لم يكن العسكريون يتدربون على القتال وتشكيلاته أو على استعمال السلاح وتداوله بنظام ضمن الوحدة العسكرية. بل كانوا يركزون فقط على تعلم الرمي ببراعة، ويشمل ذلك جميع أنواع الرمي، مثل رمي السهام وإطلاق النار من البنادق وقذف القذائف المدفعية (الريديني ي.، ٢٠٠٢، صفحة ١١٥) .

### خامساً: ضعف التنظيمات العسكرية في العراق.

بعد أن تدهورت الدولة العثمانية سياسياً وضعفت قواتها العسكرية اضطرت القوات العثمانية العسكرية المرابطة في العراق إلى التأقلم على البيئة العراقية خاصة أنها كانت تأتمر بإمرة الولاة المحليين كما اضطرت إلى فتح باب الانخراط في السلك العسكري أمام العراقيين خاصة بعد اضطراب سبل إمداد القوات العسكرية العثمانية بالجنود؛ إذ انضم العديد من الحرفيين العراقيين في سلك القوات الإنكشارية مستغلين الصلاحيات الممنوحة للعسكريين للحفاظ على مصالحهم المهنية ولأجل التأثير على السلطة من خلالها، ففضلاً عن مهامهم العسكرية كانوا يمارسون حرفهم القديمة من تجارة وصناعة الأمر الذي جعل التنظيمات الحرفية (الأصناف) تطغى على التنظيمات العسكرية مما أفقد المؤسسة العسكرية طابعها وأهدافها إلا قليلاً وتلاشى ما عرف عنها

من دقة في تنفيذ أوامر الولاة وأحياناً تحدث التمردات (رؤوف ، ١٩٨٥ ، الصفحات ٤١-٤٢)

### سادساً: مقاومة السكان العراقيين للتجنيد.

أخذت الطوائف تتهرب من الجندية، كما أن الهيئات البروتستانتية تثير أزمات حادة كلما عمدت الدولة الى تجنيد البروتستانت في العراق، فكانت الحكومة العثمانية تتجنب تجنيد الطوائف المسيحية (نوار ، ١٩٦٨ ، صفحة ٣٨٩) كما ادعت الطائفة اليزيدية أن التجنيد يتعارض مع طقوسهم الدينية ومنها زيارة طاووس ملك الشيطان ثلاث مرات في السنة كما أنها تحرم عليهم دخول المرحاض والحمام والاستماع الى سب الشيطان فاليزيدي الذي يستمع الى سب الشيطان عليه أن يقتل من تفوه به أو يقتل نفسه وإلا أصبح كافراً وكتبوا عريضة إلى الحكومة يرجون إعفائهم من التجنيد، وافقت الحكومة على ذلك واكتفت بأخذ البديل العسكري عنهم، وبعد عدة سنوات نادى بعض رجال الدين بأن اليزيدية لا يمكن اعتبارهم مثل أهل الكتاب إنما هم فرقة منشقة من الإسلام، فأرسلت الحكومة بعثات أدبية لإرشادهم ولم توفق في ذلك فأرسلت حملات تأديبية وحدثت مجازر بحق اليزيديين، وبعد أن جاء الوالي عمر لطفي باشا عام ١٨٩٢ استعمل الإرشاد مع اليزيدية ومن رفض استعمل السيف معه، أبرق الوالي الى إسطنبول أن عشرين ألفاً من اليزيدية اهدتوا بهمتهم، إلا أنه استمر في استخدام السلاح حتى عُزل وفي عام ١٩٠٣م عادت الحكومة الى أخذ البديل العسكري منهم وهكذا هدأت الأوضاع (الوردي ، ٢٠٠٧ ، الصفحات ٥٢-٥٣).

ترجع أسباب تهرب الناس من التجنيد الى القسوة في جمع الرجال، وطول مدة التجنيد التي تصل من ٤-١٢ سنة، والمجدد العراقي كان معتاداً على العمل تحت قيادة رئيس العشيرة ويتجنبون الاشتراك في عمليات عسكرية تحت قيادة أخرى (نوار ، ١٩٦٨ ، صفحة ٣٨٩).

عانى الجنود من سوء معاملة الضباط لهم ومن تأخير دفع رواتبهم حتى عدّ من يحصل منهم على مرتبه كمن يحصل على معروف نادر، وينظر الى راتب الجندي على أنه ترفيه أكثر مما هو ضرورة، فلم يكن هناك دفع مرتبات للجنود نتيجة لذلك، غير أن الجنود كانوا يستلمون مرتباتهم عن مدة خدمتهم على شكل سندات لا يمكن لهم الاستفادة منها إلا في دفع الضرائب الحكومية، أدى عدم الانتظام في دفع الرواتب أو عدم دفعها أساساً الى فرار العديد من الجنود من ثكناتهم وارتكابهم جرائم سرقة وقتل ونهب.

كذلك عدم الاهتمام بصحة منتسبي الجيش وقلة المستشفيات العسكرية الأمر الذي جعل الجنود عرضة للأمراض والأوبئة التي كانت تكتسح بعض وحدات الجيش بين حين وآخر (النجار، صفحة ٢٩٠) فضلاً عن سوق المجندين العراقيين الى مناطق بعيدة مثل القفقاس ونجد حيث تنقطع صلتهم بعوائلهم وقد لا يعود المجند ابداً. بالإضافة الى عدم فهم الإدارة العثمانية لطبيعة الشعب العراقي الذي لم يعتد العيش في معسكرات شبيهة بالسجون ويلبسون ملابس عسكرية ويأتمرون بإمرة ضباط لا يعرفون لغتهم (مغناظ ، ٢٠٠٥ ، صفحة ٤٦).

نجح التجنيد في بعض المدن العراقية مثل بغداد والموصل بينما فشل في المناطق العشائرية كمنطقة الفرات الأوسط؛ إذ رفضت العشائر التجنيد في جيش الحكومة وعلى الرغم من ذلك نجد أن بعض العراقيين وحتى من غير المسلمين كانوا يقدمون طلبات التطوع في الجيش عن طريق دوائر التجنيد وبلغ عددهم في عام ١٨٧١م (٣٦٠) متطوعاً (الريديني ي.، ٢٠١٤)

وللأسباب التي مرّ ذكرها كان العديد من الجنود يتهربون من الخدمة العسكرية فاتخذت السلطة العثمانية بعض الإجراءات للحد من التهرب منها أن من يلتحق بالخدمة خلال مدة أقصاها تسعة أشهر له حق التقديم على البدل العسكري بنوعيه النقدي أو الشخصي، أما من لم يلتحق بالخدمة العسكرية فسيحرم من حق تقديم

البدل العسكري وسيتم إدخالهم بالخدمة العسكرية الإلزامية (نوار ، ١٩٦٨ ، صفحة ٣٨٧).

### سابعاً: تأثير الحرب العالمية الأولى على التجنيد:

قدر عدد أفراد الجيش النظامي العثماني في العراق في بداية القرن العشرين بأكثر من ٢٠,٠٠٠ جندي، توزعوا على النحو الآتي: ١٥,٥٧٨ من المشاة، ٢,٧٢٠ من الخيالة، و٢,٠٣٥ من المدفعية. إضافةً إلى هؤلاء، كان هناك جنود الاحتياط الذين يُستدعون للإنضمام أثناء الحروب، ويبلغ عددهم حوالي ٢٧,٠٠٠ جندي، لكنه قد ينخفض إلى نصف هذا العدد أحياناً حسب مدى استجابة الأفراد المكلفين بأداء خدمة الاحتياط (الوريمر، ١٩٦٧، صفحة ٢٠٨).

كانت أوضاع الجيش العثماني في العراق متدهورة طوال العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فقد كان الفيلق السادس يُعدُّ من أضعف الفيالق العثمانية وأقلها عددًا، ويعاني من نقص في التنظيم. إضافةً إلى ذلك، كانت الوحدات العسكرية متفرقة وغير قادرة على تنفيذ مهامها بفعالية في جميع أنحاء العراق، خاصة عند مقارنة انتشارها بمساحة البلاد الشاسعة (لونكريك ، ١٩٨٨ ، صفحة ٧١).

لم يكن في العراق سوى أربع فرق عسكرية عندما أعلنت الدولة النفير العام في ٣ آب ١٩١٤ ومقرها كان في الموصل وكركوك وبغداد والبصرة، حتى أن الدولة العثمانية لم تتخذ أي إجراء للدفاع عن العراق ولم تقم بأية تحصينات على جبهته حتى أنها لم تكن تملك أية خرائط للعراق، كان العراقيون يهربون من التجنيد ويختفون في بيوتهم فضلاً عن تنكرهم في زي نساء كما التجأ البعض الى العشائر والجبال، اشتدت الحكومة في ملاحقة الفارين ومن يعجزون عن القبض عليه كانوا يأخذون أبيه أو أخيه ولا يطلقون سراحهم حتى يسلم الفار نفسه، حتى أن أنور باشا وزير الحربية أمر بإعدام نصف الفارين المقبوض عليهم وسوق النصف الآخر إلى الحرب (الوردي ، ٢٠٠٧ ، الصفحات ٨١-٨٥).

وقد أفضت حركة إعادة تنظيم الجيش العثماني التي جرت في عام ١٩١١ الى تكوين فيلقين بدلا من الفيلق السادس هما الفيلق الثاني عشر ومقره ولاية الموصل والفيلق الثالث عشر ومقره في ولاية بغداد وتبدل اسم هذا الفيلق الى الفيلق الرابع عشر قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى (النجار، صفحة ٢٨٧) .

## الخاتمة

يظهر من خلال دراسة التجنيد العسكري في العراق أواخر العهد العثماني أن هذا النظام، على الرغم من كونه جزءاً من مشروع إصلاحى واسع، واجه تحديات عميقة في البيئة العراقية. فقد سعت الدولة العثمانية إلى بناء جيش مركزي منظم يعتمد على أبناء الولايات، إلا أن الواقع الاجتماعي والسياسي للعراق—المتشكل من بنيات عشائرية قوية، وتعقيدات طائفية، وضعف اقتصادي—أسهم في إفشال الكثير من هذه المساعي. لقد حاول الولاة، وفي مقدمتهم مدحت باشا، تطوير البنية العسكرية من خلال دعم التعليم العسكري وإنشاء المعامل والثكنات، لكن هذه الجهود بقيت محدودة الأثر أمام انتشار مقاومة التجنيد التي تجلت في الهروب والتمرد والاحتفاء بالقبائل والجبال. كما لعب ضعف رواتب الجنود وسوء التجهيزات وتدهور الخدمات العسكرية دوراً في إضعاف أداء الجيش العثماني في العراق.

ومع دخول الحرب العالمية الأولى، اتضح هشاشة المؤسسة العسكرية التي عجزت عن الدفاع عن العراق أو تعبئة القوى البشرية بشكل فعال. ويمثل فشل التجنيد أحد العوامل التي كشفت تراجع سلطة الدولة العثمانية في ولاياتها العربية، ومهد لظهور أنماط جديدة من الإدارة والقوة العسكرية في مرحلة ما بعد العثمانيين. ومن هنا، فإن فهم نظام التجنيد في العراق لا يقدم قراءة عسكرية فحسب، بل يساهم في تفسير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع عشية سقوط الدولة العثمانية.

## الاستنتاجات

- ١- فشل الدولة العثمانية في بناء مؤسسة تجنيد مستقرة وفعّالة في العراق بسبب عدم ملاءمة سياساتها العسكرية مع البنية الاجتماعية العشائرية، وضعف قدرتها على دمج السكان المحليين في الجيش.
- ٢- التجنيد الإلزامي في العراق كان إجراءً سياسياً أكثر منه عسكرياً، إذ سعت الدولة عبره إلى فرض سيطرتها على الولايات البعيدة وتعزيز مركزية الحكم، لا مجرد سد النقص في عدد الجنود.
- ٣- البيئة الاجتماعية - العشائرية في العراق شكلت العائق الأكبر أمام التجنيد، حيث كانت العشائر ترى في الجندية خروجاً عن أعرافها وانفصالاً عن سلطة شيوخها، مما جعل التهرب والمقاومة ظاهرة واسعة الانتشار.
- ٤- القوانين العثمانية المتعددة لم تؤدّ إلى إصلاح فعلي، لأنها لم تُبنَ على فهم لطبيعة المجتمع العراقي، فطول مدة الخدمة وسوء معاملة الجنود وضعف الرواتب دفع العراقيين إلى رفض الانخراط في الجيش.
- ٥- تدهور المؤسسة العسكرية في العراق كان نتيجة تراكمات شملت ضعف التدريب، تردّي الأسلحة والمعدات، نقص المستشفيات العسكرية، وتفشي الأمراض، مما جعل الخدمة العسكرية بيئة طاردة.
- ٦- محاولات الإصلاح العسكري في عصر التنظيمات لم تحقق نتائج متوازنة، إذ كانت بريئة في نصوصها لكنها متناقضة مع واقع العراق الإداري والاقتصادي، خصوصاً مع الاعتماد الكبير على غير العراقيين في الفيلق السادس.
- ٧- مدحت باشا يمثل المرحلة الأكثر جدية في مساعي إصلاح التجنيد في العراق، فقد أنشأ المدارس العسكرية والمعامل والساحات التدريبية، لكنّ جهوده اصطدمت بالواقع الاجتماعي وشحّ الموارد.

- ٨- التجنيد كان أداة للضغط لا للتنمية، إذ استخدمه الولاة لمعاقبة المخالفين وإخضاع العشائر، مما زاد عداء السكان للجندية وأفقد النظام العسكري شرعيته.
- ٩- الحرب العالمية الأولى كشفت ضعف الجيش العثماني في العراق، إذ تبين أن الفيلق السادس والوحدات العسكرية غير قادرة على الدفاع عن الولاية بسبب تدني العدد، وانتشار الفوضى، وكثرة الفارين.
- ١٠- التجنيد العثماني لم يحقق هدف دمج السكان المحليين في مشروع الدولة، بل خلق فجوة أكبر بين العراقيين والسلطة المركزية، وأدى إلى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة العسكرية.

### مقترحات للبحث

١. إجراء دراسة مقارنة معمقة بين نظام التجنيد في العراق العثماني ونظام التجنيد في ولايات عثمانية أخرى مثل بلاد الشام والأناضول والبلقان، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف، وقياس مدى خصوصية التجربة العراقية داخل المنظومة العثمانية.
٢. تحليل دور المؤسسة الدينية في الموقف من التجنيد، سواء لدى علماء المسلمين أو رجال الدين غير المسلمين، وقياس تأثير الفتاوى والمواقف الدينية على مدى قبول أو رفض السكان للجندية.
٣. توسيع البحث ليشمل البعد الاقتصادي للتجنيد الإلزامي، عبر دراسة التأثير الاقتصادي على العائلات الفقيرة، ومتابعة أثر غياب أرباب الأسر في فترات الخدمة الطويلة، وتأثير ذلك على الإنتاج الزراعي والتجاري.
٤. دراسة دور الصحافة العثمانية والدوريات المحلية -إن وجدت- في تناول مسألة التجنيد، وتحليل الخطاب الإعلامي الرسمي وغير الرسمي تجاه مشاريع الإصلاح العسكري.

5. تحقيق ميداني للمناطق العراقية التي شهدت أعلى مقاومة للتجنيد، من خلال ربط الوقائع التاريخية بتركيبها الاجتماعي والثقافي، مع تحليل أسباب التباين بين بغداد والموصل من جهة، والمناطق العشائرية في الفرات الأوسط من جهة أخرى.
6. البحث في الأثر العسكري طويل الأمد لنظام التجنيد العثماني على تأسيس الجيش العراقي الحديث بعد عام ١٩٢١، ودور الضباط العراقيين الذين تدرّبوا في المدارس العسكرية العثمانية في تشكيل نواة القيادة العسكرية العراقية.
7. دراسة أرشيفية موسعة للوثائق العثمانية الأصلية (دفاتر التجنيد، سجلات الأفضية، مراسلات الولاية)، لإعادة بناء قاعدة بيانات رقمية دقيقة حول أعداد المجندين والفارين، وأعمارهم، ومناطقهم، وأنماط التهرب، والمهام التي كلفوا بها.
8. تحليل أثر التحديات الصحية والأوبئة التي ضربت العراق في أواخر العهد العثماني على فاعلية الجيش، والبحث في العلاقة بين ضعف البنية الصحية وتزايد حالات الفرار من الخدمة.
9. اقتراح دراسة متخصصة حول المؤسسة العسكرية المحلية مثل قوات الدلاة، والمغيرة، والمتطوعة، وكيفية دمجها أو استبعادها من الجيش النظامي، ودورها الحقيقي في حماية الأرياف والطرق.
10. البحث في أثر سياسات التجنيد على البنية القبلية، خصوصاً من حيث تغيير علاقات القوة بين شيوخ العشائر والدولة، وتحليل إن كان التجنيد قد أسهم في إضعاف بعض العشائر أو تقوية أخرى بحسب علاقتها بالسلطة العثمانية.
11. اقتراح دراسة لغوية – اجتماعية حول تأثير اللغة التركية العسكرية على أفراد الجيش من العراقيين، وكيف شكّل اختلاف اللغة حاجزاً نفسياً وثقافياً أسهم في زيادة مقاومة السكان للجنديّة.

١٢. إجراء دراسات مقارنة بين أنواع الأسلحة المستخدمة في العراق العثماني ومدى ملاءمتها لجغرافية العراق، وتحليل أسباب تأخر تحديث السلاح في الفيلق السادس مقارنة بالفيلق في الأناضول والبلقان.

١٣. اقتراح بحث حول العلاقة بين سوء الإدارة العسكرية والتمردات العشائرية، وكيف كانت إجراءات التجنيد سبباً مباشراً في اندلاع بعض الحركات المسلحة.

١٤. البحث في أثر المدارس العسكرية العثمانية في بغداد والسليمانية على تشكيل نخبة اجتماعية جديدة من العسكريين المتعلمين، ودورهم لاحقاً في الحياة الإدارية والسياسية.

١٥. تحليل تطور مفهوم "المواطنة العسكرية" في العراق أواخر العهد العثماني، وكيف أدى غياب المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في فترات معينة إلى ضعف الانتماء للمؤسسة العسكرية

### المصادر والمراجع

١- اكمل الدين احسان أوغلو. (١٩٩٩). الدولة العثمانية تاريخ و حضارة. اسطنبول: مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية.

٢- امانى بنت جعفر بن صالح الغازي. (٢٠٠٧). دور الانكشارية في اضعاف الدولة العثمانية. القاهرة: دار القاهرة.

٣- انوار ناصر حسن. (بلا تاريخ). موقف العشائر من قانون التجنيد الاجباري. مجلة كلية الاداب.

٤- اوديل مورو. (٢٠١٨). الدولة العثمانية في عصر الاصلاحات رجال النظام الجديد العسكري وافكاره ١٩١٤-١٨٢٦. (كارمن جابر، المترجمون) بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

٥- ايناس سعدي عبدالله. (٢٠١٤). تاريخ العراق الحديث. بغداد: دار ومكتبة عدنان.

- ٦- ج.ج لوريمر. (١٩٦٧). دليل الخليج - القسم الجغرافي (المجلد الاول). (ترجمة مكتب سمو امير قطر، المترجمون) الدوحة.
- ٧- جميل موسى النجار. (بلا تاريخ). الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٩١٧-١٨٦٩. القاهرة: مطبعة مدبولي.
- ٨- خليل علي مراد. (٢٠١٨). العراق في العهد العثماني الثاني دراسة في الادارة العثمانية ١٦٣٨ - ١٧٥٠. بغداد: دار الرافدين.
- ٩- ستيفين همسلي لونكريك. (١٩٨٨). العراق الحديث ١٩٠٠ - ١٩٥٠. (سليم طه التكريتي، المترجمون) بغداد: منشورات الفجر.
- ١٠- شاكر حسين دمدم الشطري. (٢٠١٢). السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٩١٤-١٨٦٩. جامعة بغداد: كلية الاداب.
- ١١- عباس العزاوي. (بلا تاريخ). تاريخ العراق بين الاحتلالين. الدار العربية للموسوعات.
- ١٢- عبد الكريم العلاف. (١٩٩٩). بغداد القديمة (المجلد الاول). (ابراهيم الواعظ، المترجمون) بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- ١٣- عبدالعزيز سليمان نوار. (١٩٦٨). تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
- ١٤- عدنان هرير جودة الشجيري. (٢٠٠٥). النظام الاداري في العراق ١٩٣٩-١٩٢٠. جامعة بغداد: كلية الاداب.
- ١٥- علي الوردي. (٢٠٠٧). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. قم: انتشارات الشريف الرضي.
- ١٦- عماد عبدالسلام رؤوف. (١٩٨٥). القوى والمؤسسات العسكرية. تأليف مجموعة مؤلفين، حضارة العراق (الصفحات ٤٠-٣٧). بغداد: دار الجيل.

- ١٧- فاروق صالح العمر. (تموز، ٢٠٠٢). العسكريون والحكم في العراق. مجلة دراسات تاريخية.
- ١٨- ماريان حسن مغناظ. (٢٠٠٥). التجنيد في العراق ١٩٣٥-١٨٦٩. جامعة بغداد: كلية الاداب.
- ١٩- محمد عصفور سلمان. (١٩٨٩). العراق في عهدمدحت باشا ١٢١٩-١٢١٦هـ ١٨٦٩-١٨٧٢م ١٩٨٩. جامعة بغداد: كلية الاداب.
- ٢٠- محمد عصفور سلمان الاموي. (بلا تاريخ). حركة الاصلاح في الدولة العثمانية واثرها في المشرق العربي ١٨٣٩-١٩٠١.
- ٢١- محمد فريد بك المحامي. (بلا تاريخ). تاريخ الدولة العثمانية العلية. بيروت: دار الجبل.
- ٢٢- نيمر طه ياسين. (بلا تاريخ). بدايات التحديث في العراق.
- ٢٣- ياسين شهاب شكري. (١٩٩٤). ولاية بغداد ١٨٧٢-١٩٠٩. جامعة الموصل: كلية الاداب.
- ٢٤- ياسين عبد الكريم. (١٩٨٥). دور العراقيين في المؤسسة العسكرية العثمانية. تأليف مجموعة مؤلفين، حضارة العراق (صفحة ٥٢). بغداد: دار الجيل.
- ٢٥- يلماز اوزتونا. (٢٠١٠). موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري ١٢٣١م - ١٩٢٢م (المجلد الاول). (عدنان محمود سلمان، المترجمون) بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- ٢٦- يلماز اوزتونا. (١٩٩٠). تاريخ الدولة العثمانية (المجلد الاول). (عدنان محمود سلمان، المترجمون) اسطنبول: مؤسسة فيصل للتمويل.
- ٢٧- يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني. (٢٠٠٢). المؤسسة العسكرية العثمانية ١٢٩٩-١٨٣٩ دراسة تاريخية. جامعة البصرة: كلية الاداب.

٢٨- يوسف عبدالكريم طه مكي الرديني. (٢٠١٤). المؤسسة العسكرية العثمانية  
١٢٩٩-١٨٣٩ دراسة تاريخية. عمان: دار ومكتبة الحامد.

العدد: ٥٤  
المجلد: ٢  
السنة: ٢٠  
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٦ م



أواخر العهد العثماني (١٨٣١-١٩١٧) في العراق  
التجنيد العسكري